

Political Modernization and Sustainable Development in Jordan: Governance Reform, Participation, and Institutional Transformation, 2021–2023

دور التحديث السياسي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الأردن (٢٠٢٣-٢٠٢١)

Tamara Ahmad Alzrigat^{1*}, Muhammad Hamad Al-Qatasha¹, Atallah S. Al Sarhan².

¹The University of Jordan, Amman, Jordan.

²Hashemite University, Zarqa, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 24 Jul 2023

Accepted 20 Aug 2023

Published 01 Oct 2026

*Corresponding author:

The University of Jordan, Amman, Jordan.

Email: Tamarazraigat99@gmail.com

Abstract

This study examines the role of political modernization in advancing sustainable development in Jordan during the period 2021–2023. It focuses on the relationship between political reform, institutional development, public participation, and the achievement of sustainable development goals. The study argues that Jordan's political modernization process, launched in 2021, represents an important stage in reforming the mechanisms of political management, strengthening the rule of law, and promoting the national interest as a central priority in development planning. The analysis shows that the constitutional amendments of 2022, together with the new political parties and election laws, contributed to reshaping the political environment by encouraging broader political participation, supporting the development of program-based political parties, and reinforcing the principles of citizenship, equality, social justice, and equal opportunity. The study also highlights the significance of these reforms in enhancing the participation of women and youth in political and public life, strengthening institutional governance, and promoting a more inclusive decision-making process. These developments are considered essential for improving the capacity of the Jordanian state to pursue sustainable development, particularly in relation to political stability, social inclusion, economic participation, and balanced development among governorates. The study concludes that political modernization can contribute to sustainable development when it is accompanied by effective implementation, public awareness, institutional accountability, and policies that reduce regional development disparities. It recommends adopting national awareness programs on political modernization, strengthening civic and political education, and implementing comprehensive development programs that improve quality of life in rural and remote areas, thereby supporting Jordan's progress toward sustainable development.

Keywords: Political Modernization, Public Policy, Sustainable Development, Jordanian State.

هدفت الدراسة لبيان دور التحديث السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في الأردن، واعتمدت الدراسة في عرض موضوعها على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، وتبين من خلال الدراسة أن عمليات التحديث السياسي منذ عام ٢٠٢١ تستهدف تحديث آليات الإدارة للعملية السياسية والارتقاء بما يساهم في تحقيق مبدأ احترام الدستور ووضع المصلحة الوطنية كأولوية رئيسية في عملية تحقيق التنمية المستدامة، والمرتبطة بضرورة تحديث القوانين والأنظمة المعمول بها، وبيّنت الدراسة أن خطط التحديث السياسي في الأردن شهدت تحولاً مهماً وذلك في ضوء التعديلات الدستورية وصدور قانوني الأحزاب والانتخاب، مما يعزز من بناء دولة المؤسسات والقانون بما يكرس من فرص تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة الأردنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تضمنت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٢٢ تغييرات أسهمت في تعزيز المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، إضافة إلى قبول الاختلاف والتنوع في الرأي، كما عززت التعديلات حقوق المرأة في عملية صنع القرار، والتأكيد على أهمية تمكين المرأة وعدم التمييز واستعمال العنف ضدها. وفي ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي الدراسة تبني برامج وطنية للتوعية بعملية التحديث السياسي، والعمل على تنفيذ برامج تنموية شمولية تستهدف تقليل التفاوت التنموي الجغرافي بين المحافظات الأردنية وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، والنائية بما يساهم في زيادة فرص التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التحديث السياسي، التنمية المستدامة، السياسات العامة، الدولة الأردنية.

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

تسعى الدولة للقيام بتحديث نظامها السياسي لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية، فالتحديث السياسي عملية حيوية مستمرة تهدف إلى تفعيل قدرة النظام السياسي على مواكبة المتغيرات السياسية والاجتماعية بفاعلية، الأمر الذي يعزز من شرعيته السياسية وزيادة قدرته على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، مما يشكل عاملاً إيجابياً في تعزيز الاستقرار السياسي، ويرتكز النظام السياسي الأردني على دعائم الحكم الديمقراطي وفقاً لنصوص الدستور، إذ أن نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، وبدأت الدولة الأردنية منذ عام ١٩٨٩ عملية الانتقال الديمقراطي، وشهدت في عام ٢٠١١ تحولات سياسية مهمة تمثلت بإقرار تعديلات دستورية شملت (٤٢) تعديلاً على نصوص الدستور الأردني، ومن أبرزها: إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية، وتعديل المواد المتعلقة بتمكين الحريات وحمايتها، وتم إصدار القانون المعدل لقانون الانتخاب الأردني لسنة ٢٠١٢م، وتم تشكيل منظومة النزاهة بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٢م، وقانون الأحزاب السياسية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥م، وقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٦م، وصدر قانون اللامركزية لسنة ٢٠١٥م.

وطرح الملك عبد الله الثاني بن الحسين، في ظل عملية التحديث السياسي، خلال الأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧) أوراق نقاشية بهدف التأسيس لمنهج إصلاحي يؤدي إلى تعزيز النهج الدستوري بتطبيق الملكية الدستورية، وفصل السلطات وإطلاق الحريات العامة، وتعزيز مبدأ الحوار بين أطراف المعادلة السياسية، واستكمالاً لعمليات التحديث تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في ١٠ حزيران ٢٠٢١م، وجرى تعديل على الدستور عام ٢٠٢٢م، سعياً لترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلالية العمل البرلماني بما يضمن فعالية الكتل النيابية، ويكفل الدور الدستوري الرقابي لأعضاء مجلس الأمة وتطوير الأداء التشريعي وتعزيزه والنهوض به، ولتمكين المرأة والشباب، وذوي الإعاقة وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع، وجاء قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٢٢ بعد إقرار توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بهدف تحصين العمل الحزبي وقانون الانتخاب لعام ٢٠٢٢م، وضمان حرية ممارسة العمل الانتخابي، وأن يكون مجلس النواب قادر على ممارسة دوره التشريعي والرقابي.

مع تطور مفهوم التنمية السياسية أصبح هناك ارتباط وثيق بالعديد من الحقول المعرفية، ونتجت معها العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، لذا برز مفهوم التنمية المستدامة في سياق أهدافها العالمية للشعوب في كافة أنحاء العالم، حيث برزت الاستدامة باعتبارها رؤية جديدة لوضع تصورات ذات أبعاد اجتماعية، واقتصادية، وثقافية وبيئية (كريشان، ٢٠٢٢)، والتنمية المستدامة عملية تسعى إلى تمثيل أعلى حد ممكن من التكامل الاقتصادي لأنشطة الأفراد في المجتمع مع الأخذ بالأهمية مدى إتاحة الموارد الطبيعية وعدم استنزاف حقوق المجتمعات التالية. وتبرز الأدوار التي تقوم

بها التنمية المستدامة في الجانب السياسي حيث تعنى بناء السلطة عن طريق مؤسساتها، وتحقيق الشرعية السياسية للسلطة مما يؤدي لنمو المجتمع وتحقيق أهدافه، وبناء الديمقراطية في المجتمع كمدخل حديث للتفكير، وعلى الجانب الاجتماعي تم تطوير الأنظمة والقوانين بصورة مستمرة لتتلاءم مع الاحتياجات المجتمعية التي يقتضيها التغير (عثمان، ٢٠٢١).

ويهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتنمية قدرات أفراد المجتمع والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم، والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية، والمشاركة الفعالة، مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد، وتحسين نوعية حياتهم، وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعليه جاءت هذه الدراسة لتبحث في سياسات وخطط التحديث السياسي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

تؤكد نظرية التحديث السياسي على ثلاثة عناصر أساسية، العنصر الأول هو النسق القيمي، بحيث تدعو إلى تفعيل القيم وجعلها فعالة وقادرة على توزيع القوة في المجتمع لتحقيق ديمقراطية حقيقية، ويتعلق العنصر الثاني بالنخب السياسية الفاعلة في المجتمع، إذ تؤكد النظرية على أهمية دور النخبة في صناعة سلطة سياسية تشاركية، تدعم المشاركة السياسية للمجتمع داخل الدولة، أما العنصر الثالث، فهو طرح التحديث السياسي للعامل الاقتصادي، واعتباره مركزياً في تطور الدولة ككل من نظام تقليدي إلى آخر حديث، والتحديث السياسي يمثل انتقال المجتمع التقليدي إلى المجتمع العصري، والذي يتميز باقتصاد ذي طابع صناعي، وثقافة تؤكد بصورة متزايدة قيمة العلم والمعرفة والإنجاز، ويكون النظام السياسي على درجة عالية من الديمقراطية والذي يستمد شرعيته من عمليات عقلانية كالانتخابات (هنتنغتون، ١٩٩٣)، وشهدت كتابات نظرية التحديث اتجاهين في دراسة التحديث السياسي هما:

الأول: الاتجاه الليبرالي

تشير الليبرالية إلى أفكار سياسية واقتصادية ودينية متحررة تمنح الحرية للفرد، وتعتبر الليبرالية فلسفة تؤكد على عدم الظلم بين الأفراد وفتح الفرص أمام الجميع، وتهتم بالتطور والتغيير الاجتماعي الأكثر انفتاحاً وتحرراً (هيجوت، ٢٠٠١)، وتنطلق الليبرالية من القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ يرى إن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، كما شهدت الدول الأوروبية، بما يضمن اتساع مركزية السلطة الحكومية، والتميز والتخصص للوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية المتزايدة، والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص.

الثاني: الاتجاه الماركسي

تهدف الماركسية لتفسير تطور العالم باستخدام منهج حتمي تاريخي غايته إقامة مجتمع خال من العيوب، وترى الماركسية أن عملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة، فلا يسعون إلى التحديث السياسي والاقتصادي فحسب بل إلى تحديث طبيعة الإنسان وإيجاد دور قيادي له في عملية التغيير، فلاشتركية الديمقراطية كنيار فكري، وكإطار لنظام سياسي واقتصادي، جاءت حصيلة لتطور فكري عالمي، يقوم على دعامة سياسية، متمثلة في الحرية السياسية والديمقراطية، ودعامة الاقتصادية، تتمثل في تحرير الفرد اجتماعياً واقتصادياً، على نحو يكفل له ممارسة حقوقه السياسية بكفاءة وفعالية، وبذلك يتحقق توازن سليم بين مصلحة الفرد وصالح المجموع من ناحية، وبين حاجات الإنسان المادية، وحاجاته إلى القيم الروحية من ناحية أخرى، وبهذا تميزت الاشتراكية الديمقراطية عن: (التيار الليبرالي والتيار الاشتراكي الماركسي) اللذين تعرض كل منهما لانتقادات وجهت لمفهومه للحرية (هنتنغتون، ١٩٩٣).

نظرية النظم والتحديث السياسي:

التحديث السياسي تم تناوله من منظور فكرة النظام وتحليل النظم، فالنظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات التي تتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم، ويبدو فيها النظام السياسي كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمرجات وتقوم التغذية الاسترجاعية بمهمة الربط بين المدخلات والمخرجات (Almond, 1963)، ولكن النظام السياسي لا يستجيب إلى كل المطالب التي تواجهه بل يقوم بعملية اختيار لهذه المطالب وإذا ازداد حجم هذه المطالب تؤدي إلى عجز النظام عن الاستجابة إليها يحدث نوعاً من عدم التوازن بين مدخلات النظام السياسي وقدراته، الأمر الذي يؤدي إلى توتر سياسي قد يصل إلى حد العنف وانقطاع قنوات الاتصال السياسي، وركزت على عدد من الأبعاد التي تختلف فيها أي من عمليات التغيير عن الأخرى وهي (هنتنغتون، ١٩٩٣).

— الهدف من التغيير: يأتي الاختلاف في الأهداف انطلاقاً من تنوع الرؤى داخل كل من مجتمع عن المجتمعات الأخرى.

– أساس التغيير: يقصد به الأساس الذي تنطلق منه قوى التغيير في مشروعها، فربما تنطلق عملية التغيير في مجتمع ما بناء على الأساس الاقتصادي، أو الأساس السياسي، أو الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي، أو الأساس القانوني، أو الأساس الفكري داخل المجتمع.

– مناهج التغيير: يأتي منهج التغيير من الأسفل إلى الأعلى أو العكس، وبالتالي ربما تأخذ عملية التغيير نمط التغيير الثوري أو النمط اللاثوري (التغيير السلمي أو العنيف)، ويدفع التغيير داخل المجتمع بقوى داخلية أو خارجية، وهناك التغيير التدريجي الذي يأتي في الغالب كنتاج طبيعي لفكر ومبادئ القوى الساعية للتغيير، وطبيعة ظروف المرحلة.

لقد تنوعت المداخل النظرية لدراسة التحديث السياسي داخل المجتمعات من حيث مصدر التغير الذي قد يكون داخلياً نتيجة صراع، أو خارجياً نتيجة تحديات خارجية أو نتيجة لاحتكاك ثقافي بثقافات مختلفة، ومن الأسباب التي تؤدي إلى التحديث السياسي، الأسباب التكنولوجية والعلم والتصنيع، ومراحل الاضطراب السياسي والاجتماعي، ووجود الأفراد الحراكين، وطبيعة الاتجاهات السائدة، وكذلك طبيعة المثل العليا والأهداف التي تطرحها الأيديولوجيات السائدة في مجتمع ما، والتي قد تكون ذات أساس ديني أو وضعي.

وتقوم نظرية التحديث على أساس تقسيم المجتمعات إلى قسمين "مجتمعات تقليدية" وهي المجتمعات المتخلفة، و"مجتمعات حديثة" وهي البلدان المتطورة، وتتميز نظرية التحديث بسمة العمومية والشمول، وذلك لأن مفهوم التحديث يتناول التنمية السياسية كوحدة واحدة شاملة للمجتمع كافة دون التركيز على العوامل الخارجية، وقد أكد "ديفيد أبتر" وهو أحد أشهر رواد هذه النظرية على التفريق بين التنمية والتحديث، حيث ينتج عن التنمية تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية بصورة وشكل عقلاني متدرج تقوم بنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة من خلال بعض المراحل المتتالية إلى أن يبلغ الطور الأخير طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، فالتحديث السياسي لدى أنصار المذهب التنموي، ونقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات إلى مجتمعات غير صناعية، وعليه يعد التحديث في هذه النظرية أحد إفرازات المجتمع الصناعي (هيجوت، ٢٠٠١).

التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة بشكل رئيس على إدارة كافة الموارد بطريقة مثلى من أجل الحصول على أقصى حد من التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على نوعية هذه الموارد وكيفية استخدامها بصورة لا تؤثر على الدخل الحقيقي، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإنها تنظر إلى التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي على أنه التقليل من استخدام الموارد والطاقة، بينما ترى الدول النامية أن التنمية المستدامة تتحقق من خلال العمل على توظيف كافة الموارد بغرض رفع المستوى المعيشي للمواطنين والحد من البطالة والفقر، فالدول النامية تسعى للحفاظ على دخل الأجيال القادمة بنفس مستوى الجيل الحالي (Ciegis, 2008) ويترتب على تطبيق التنمية الصحيحة بشكل صحيح وسليم وتحقيق أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عدة قواعد ومبادئ يجب الالتزام بها لتحقيق أفضل النتائج، وتعتبر هذه المبادئ مرتبطة بالتنمية المستدامة وتعمل الجهات المختصة على تطبيقها وتعميمها على كافة البنوك والشركات والمؤسسات، وقد ذكر (العويدات، ٢٠١٨) عدة مبادئ للتنمية المستدامة وهي كما يلي:

المبدأ الأول: التمسك بالمبادئ الأخلاقية والالتزام بقوانين الحاكمية المؤسسية من خلال ما يلي:

١. العمل على الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة المرتبطة بالقواعد الأخلاقية واعتبارها جزء مهم من سياسة وثقافة أي مؤسسة والتمسك بها.

٢. التمسك بالتشريعات والقوانين الداخلية للمؤسسة وقوانين السوق المالي.

٣. العمل على التعاون الحقيقي بين هيئات القطاع العام من أجل العمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق السياسات العامة.

المبدأ الثاني: العمل على جعل احتياجات التنمية المستدامة جزء أساسي من أهداف المنظمات والمؤسسات ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

١. دمج سياسة المنظمة واستراتيجيتها مع احتياجات التنمية المستدامة.

٢. دعم المخططات والأنظمة التي تسند التنمية المستدامة والعمل على تحفيز المؤسسات للوصول إليها.

٣. تحفيز أية مشروع أو نشاط يرتبط بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٤. تدريب الموظفين على اتباع مبادئ التنمية المستدامة والعمل على تحفيزهم من أجل الوصول إليها واتباعها.

المبدأ الثالث: دعم وتحفيز أية منظمة غير ربحية والمنظمات التي تدعم حقوق الإنسان والتركيز على الجانب الديني والعادات والتقاليد المتبعة في تلك الدولة ويتحقق ذلك من خلال:

١. تقديم الدعم المعنوي والفني لمنظمات ومؤسسات العمل الإنساني.

٢. مشاركة الموظفين والعاملين بعملية وضع السياسات ومشاركة اهتماماتهم وإضافتها إلى سياسة الشركة كجزء لا يتجزأ منها.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن التنمية المستدامة تعد من القضايا المتكونة من مجموعة من الجزيئات المترابطة، التي تشكل مجتمعة أهمية التنمية المستدامة التي تدور حول ضرورة توافر المتطلبات الضرورية للمواطنين من أطعمة وأشربة ومسكن من خلال استغلال الطاقة المتجددة بصورة صحيحة، وتسهم النظريات التي تم عرضها في تحليل عملية التحديث السياسي في الأردن منذ عام ٢٠٢١، حيث أسهمت التغييرات التي شهدتها الدولة الأردنية في الدفع بعملية التحديث السياسي بما يتواءم مع طبيعة المجتمع الأردني وتحقيق التنمية الشاملة.

١,١,١ الدراسات السابقة

هدفت طهوب (٢٠٢٣) إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوانين الأحزاب يُعتبر الإطار الذي ينظم العملية الحزبية ولها أهمية في تسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، وإكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تُمكنه من ممارسة مهامه المالية والإدارية والفكرية، وأن قوانين الانتخاب قد ساهمت في عملية تراجع العمل الحزبي وبرز ذلك من خلال قانون الصوت الواحد وكذلك النظام المختلط لعام ٢٠١٢ وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام ٢٠١٦.

هدفت دراسة ردايدة (٢٠٢٢) للبحث في وضع الحكم الصالح في الأردن مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات البعد السياسي، وتحليل المؤشرات خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٢) باستخدام المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم والنهج المقارن، وخلصت الدراسة إلى أن انخفاض مستوى الحكم الرشيد في الأردن هو قضية سياسية وليست اقتصادية أو إدارية، وهناك مجموعة من العوامل والظروف التي أدت إلى انخفاض في مؤشرات البعد السياسي في الأردن، وأهمها عدم نضج ممارسة الحكومات النيابية، وتواضع أفق الحرية والديمقراطية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى بعض العوامل الدولية والإقليمية.

هدفت دراسة عثمان (٢٠٢١) لتسليط الضوء على الرؤية المستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية ٢٠٥٠، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التغيرات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، وأكدت على وجود تراجع في تطبيق التنمية السياسية، الأمر الذي كان له تداعيات على منظومة عمل التنمية المستدامة، مما يتطلب التصدي من أجل استمرارية المنظومة، وأن التنمية السياسية هي الأداة الرئيسية للأمن التنموي لاستكمال منظومة التنمية المستدامة وإعلاء الإيكولوجية السياسية الخاصة بالدول عند صياغة المخططات التنموية العالمية.

هدفت دراسة (Al Mogdad, 2020) إلى تحليل أثر قوانين الانتخابات في الأردن بين الأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٦) في التطور السياسي للعملية وعملية التطوير الإداري، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العملية الانتخابية شهدت العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية خلال فترة الدراسة، والتي تضمنت تعديل الدستور واعتماد العديد من القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية، مثل سن الناخب، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية وإنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات التشريعية والبلدية، وتفي بمتطلبات الإصلاح التنموي في مختلف القطاعات التنموية.

هدفت دراسة (Bani Salameh, 2018) إلى التعرف على واقع الإصلاح السياسي في الأردن في عهد الملك حسين بين طلال والملك عبد الله الثاني للفترة ١٩٨٩-٢٠١٨، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي في الأردن مطلب قديم وشعبي، وأن عملية الإصلاح السياسي في البلاد قد حققت بعض الإنجازات، ومع ذلك، لم تكن هذه الإنجازات كافية لدفع إصلاحات حقيقية ودائمة للأمام.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة مواضيع مختلفة ومنها دراسة طهوب (٢٠٢٣) التي هدفت إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، ودراسة (Al Mogdad, 2020) التي سعت لتحليل أثر قوانين الانتخابات في الأردن في التطور السياسي للعملية وعملية التطوير الإداري، ودراسة ردايدة (٢٠٢٢)، التي بحثت في وضع الحكم الصالح في الأردن مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات البعد السياسي، وأجريت الدراسات في بيئات مختلفة فيما تتناول الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين التحديث السياسي وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية حيث أن الفترة التي تناولتها الدراسة لم تغطيها أي من الدراسات السابقة بالإضافة إلى الربط بين خطط التحديث السياسي والتنمية المستدامة والتي لم تتناولها أي من الدراسات السابقة وبما يميز الدراسة الحالية بما تم طرحه كدراسات سابقة.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من ذلك التطور الكبير في مجال الاهتمام بالتنمية المستدامة، إلا أن الأدبيات العربية لا تزال تهمل البعدين السياسي والاجتماعي كأركان أصيلة في التنمية المستدامة، حيث تتجه غالبية الأدبيات العربية إلى حصر التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي، وهو الأمر الذي يخالف طبيعة التنمية المستدامة ذات الأبعاد المتعددة والتي يفترض أن تشمل مختلف جوانب التنمية في الدول، وفي إطار بناء الدولة الأردنية الحديثة جاء طرح التحديث السياسي لتعزيز مسيرة الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية، والتحديث الاقتصادي والإداري، وتحسين مستوى الحياة للمواطن الأردني، من هنا وضعت الخطط الوطنية الهادفة إلى تحسين مستوى الأردني في مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تواجه الدولة الأردنية التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لأسباب متعددة تنبع من عوامل هيكلية داخلية تمنع تقدمه فيما يتعلق بالعديد منها، مثل الاختلالات الاقتصادية البنيوية، وغياب العدالة في الكثير من هذه السياسات، وضعف التنسيق في تنفيذ السياسات الحكومية، مما تسبب في بطء التقدم لتحقيق هذه الأهداف، لذا تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: هل هناك دور لخطوات التحديث السياسي في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣؟

٢,١ أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية

١. ما واقع التحديث السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣؟
٢. ما مخرجات تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ومخرجاتها؟
٣. ما طبيعة عملية التحديث السياسي في الأردن وتأثير التعديلات الدستورية وقانون الانتخاب وقانون الأحزاب عليها؟
٤. ما مؤشرات التنمية المستدامة في الأردن؟
٥. ما طبيعة العلاقة بين التحديث السياسي والتنمية المستدامة في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣؟

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة لما يلي:

١. **الأهمية العملية:** تنبع أهمية الدراسة كونها تعالج موضوع يقع على جانب كبير من الأهمية في مجال التنمية السياسية والتحديث السياسي، حيث تسهم الدراسة في تسليط الضوء على دور التحديث السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية، مما يساهم في تعزيز خطط التنمية المستدامة في الأردن، إذ يؤمل أن تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً حول هذا الموضوع الذي يحظى باهتمام كبير على المستوى الرسمي والشعبي الأردني.
٢. **الأهمية العلمية:** تساهم الدراسة في إعطاء تصور واضح وفهم وتحليل دور التحديث السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية، بما يساهم في توفير دراسة منهجية موضوعية للباحثين والمهتمين بهذا المجال، وتكمن أهمية الدراسة في أن عملية التحديث السياسي تمثل المدخل الرئيسي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي

والاجتماعي، والبدء بالتحديث السياسي يوفر ضمانات حقيقية لإنجاز إصلاحات وطنية شاملة، تؤدي إلى بناء دولة مؤسسات حديثة، والتي تكون انعكاساً حقيقياً لقيم المجتمع، ومكرسة لتحقيق مصالحه، والنقطة الجوهرية هنا تتمثل في الانتقال بالحياة السياسية من وضعها الشكلي إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلي، لتكون دولة مؤسسات ومواطنة متساوية، حيث تسهم نتائج الدراسة في توجيه إهتمام صانعي القرار نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٣,٢ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

١. بيان واقع التحديث السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.
٢. بيان مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
٣. تحليل لعملية التحديث السياسي في الاردن وتأثير التعديلات الدستورية وقانون الانتخاب وقانون الأحزاب عليها.
٤. تحليل لواقع مؤشرات التنمية المستدامة في الأردن.
٥. بيان طبيعة دور التحديث السياسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

٤. مصطلحات الدراسة

ومن أهم المصطلحات التي يمكن أن تتطرق لها الدراسة ما يلي:

التحديث السياسي

يعرف على أنه: "عملية الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات السياسية وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة" (الخرجي، ٢٠٠٤).

اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

هي لجنة تشكلت بإرادة ملكية في ١٠ حزيران ٢٠٢١م، برئاسة سمير الرفاعي، وكان مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقوانين وآليات العمل النيابي، بالإضافة لتمكين المرأة والشباب والبحث في السبل الكفيلة لتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية، وتم تشكيل اللجنة من (٩٢) عضواً يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية ومختلف القطاعات، كما طُلب من اللجنة تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات النازمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ٢٠٢١).

التنمية المستدامة

تعرف بأنها "التنمية الفعالة التي تبحث في التكامل بين الأبعاد البيئية التي تساعد في الوصول إلى تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وإدخال التغيرات الصناعية وتكون مبنية وفقاً لأسس علمية مخططة ومحددة بناءً على مبدأ التشارك في المجتمع مع ضرورة المحافظة على الأسس الحالية للمجتمع" (الشخانة، ٢٠٢٢).

٥. حدود الدراسة

- **حدود زمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية ٢٠٢١-٢٠٢٣، حيث شهدت الدولة الأردنية في عام ٢٠٢١ بداية مرحلة جديدة في عمليات التحديث السياسي، وتشكيل اللجنة الوطنية لتحديث منظومة السياسات.
- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على الحدود الجغرافية للدولة الأردنية.
- **حدود موضوعية:** اقتصرت الدراسة على تحليل عملية التحديث السياسي وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية.

٦. الطريقة والإجراءات

٦,١ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "يوجد تأثير ايجابي بين خطط التحديث السياسي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة الاردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣".

٦,٢ منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي من بينها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج الذي يقوم بوصف الظواهر والأحداث لتحليلها وفهمها، وذلك من خلال تحليل المعلومات المتوفرة من خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة المتعلقة بسياسات وخطط التحديث السياسي وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية.
- **منهج تحليل النظم:** تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم لأنه يُعد من أكثر المناهج الفكرية استخداماً في دراسة، وتحليل النشاط السياسي على جميع المستويات الداخلية، ومن أهم الأسس التي يقوم عليها هذا المنهج ما يلي (محيريق، ٢٠٠٨):

١. **مفهوم النظام:** المفهوم الذي يُعد بمثابة وحدة التحليل في هذا المنهج والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة ويشكل مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، ويشير إلى النظام السياسي الأردني.

٢. **النظام السياسي شبكة من التفاعلات السياسية:** في بيئة ومحيط مادي وغير مادي يتفاعل معه، بمعنى أن النظام يتأثر بالبيئة ويؤثر فيها.

٣. **التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام ومحيطه:** فأى فعل أو مجموعة أفعال تحدث في النظام، تؤثر على باقي الوحدات وأن التغيير الذي يحدث بالبيئة يؤثر على النظام، وأن أفعال النظام تؤثر بالبيئة.

وتم توظيف منهج تحليل النظم في تحليل موضوع سياسات وخطط التحديث السياسي وتأثيراتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية.

٦,٣ متغيرات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة تفترض الدراسة أن هناك متغيرين رئيسيين يعالجان الإشكالية المطروحة وهما:

١. **المتغير المستقل:** التحديث السياسي في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

٢. **المتغير التابع:** التنمية المستدامة في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

٧. مناقشة الدراسة

أولاً: التحديث السياسي في الأردن قراءة سردية تحليلية

شهد الأردن منذ استقلاله عام ١٩٤٦ تحديثاً سياسياً، يهدف لبناء الدولة الأردنية ووفقاً لصياغة الدستور عام ١٩٥٢، وتأثر العمل الديمقراطي في الأردن بالعديد من التحديثات الداخلية والإقليمية التي تؤثر على أمنه واستقراره وأدركت القيادة الأردنية أن المشروع الإصلاحي القائم على المواطنة والوعي السياسي، يمثل تحدياً أردنياً داخلياً، إذ أنه على أثر مطالبات شعبية بالتغيير السياسي والاقتصادي في ما يعرف بـ"هبة نيسان" عام ١٩٨٩م، أعلن الملك الراحل الحسين عودة الحياة السياسية الحزبية وإنهاء الأحكام العرفية، وانطلقت بذلك مسيرة التحول الديمقراطي الأردني التي تخللها محاولات طموحة للإصلاح والبناء السياسي، على المستوى التشريعي والمؤسسي، تمثل ذلك بالعمل على صياغة الميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩١م، ثم مبادرة "الأردن أولاً" عام ٢٠٠٢م (المعشر، ٢٠١١)، مروراً بإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية عام ٢٠٠٣م بهدف مؤسسة مساعي الإصلاح السياسي، وترجمة الرؤية الملكية إلى خطة عمل محددة ذات أهداف وجدول زمنية ومؤشرات واضحة، ومن ثم الأجندة الوطنية عام ٢٠٠٥م، وتلاها بعد سنوات لجنة الحوار الوطني عام ٢٠١١م، والتي صدر بوجي من نتائجها قانون انتخاب جديد عام ٢٠١٢م، ثم أجريت تعديلات دستورية كبيرة عامي ٢٠١١م و٢٠١٦م اشتملت على إنشاء

محكمة دستورية، واستحداث هيئة مستقلة للانتخاب، وقانون اللامركزية وهيئة النزاهة الوطنية (كراجه، ٢٠٢١).

وتعتبر الديمقراطية من معالم النهج السياسي للملك عبد الله الثاني الذي أركز عليه في تحديد مسارات الدولة المستقبلية، وتعميق أسس المشاركة القائمة على التعددية، ومحاورة المعارضة ومشاركتها في الحكم، مما يشعر الجميع أفراداً ومؤسسات أنهم في حماية حقيقية توفرها سيادة القانون (النعميات وخير الله، ٢٠١٣).

وقدم الملك عبد الله الثاني أوراقاً نقاشية دعا فيها للحوار، وإلى نهج الديمقراطية الحقيقية والدعوة إلى إصلاح وتطوير الأعراف السياسية في الأردن، وقد أسست الأوراق النقاشية التي طرحها الملك عبر الأعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧) لمنهج إصلاح حكيم يؤدي إلى نتائج إصلاحية تعزز النهج الدستوري بتطبيق الملكية الدستورية وفصل السلطات وإطلاق الحريات العامة، وتعزيز مبدأ الحوار بين أطراف المعادلة السياسية، وقام الملك عبد الله الثاني بإصدار أوراقه النقاشية بتسلسل زمني؛ ابتداء من توصيف الواقع الأردني، مروراً بالانتخابات البرلمانية، والتعديلات الدستورية، واستحداثات الأجهزة والمراكز التي تخدم المسيرة الديمقراطية، وصولاً إلى تشكيل الحكومات البرلمانية، فالحكومة البرلمانية مؤشراً على تجذير الممارسات الديمقراطية، وتطوير النظام الديمقراطي، إذ إن الوصول إلى هذه الحكومات يتطلب أحزاباً قوية، ذات قاعدة جماهيرية واسعة، لها القدرة على التعبير عن مصالح أفراد المجتمع وأوليائهم وهمومهم، وتتبنى برامج وطنية قابلة للتطبيق.

ثانياً: مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

استكمالاً لمسيرة التحديث السياسي الأردنية، واستكمالاً لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، تم تشكيل اللجنة الوطنية لتحديث منظومة السياسة في عام ٢٠٢١، والتي تكونت من مختلف شرائح المجتمع الأردني السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، من أهم أهدافها الاهتمام بفئة الشباب والمرأة كونهما يشكلان شريحة واسعة من المجتمع الأردني، ومرجعية عملها، وكانت الأوراق النقاشية الملكية هي المحدد الرئيس في رسم خارطة طريق للدولة الأردنية في مجال الإصلاح السياسي وحدثت نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية تضمن مواصلة عملية التحديث السياسي لضمان الحق في ممارسة الحياة البرلمانية والحزبية، ومن أهم مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ما يلي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢١):

- **لجنة الانتخاب:** كان هدف اللجنة وضع توصيات وطنية متعلقة بقانون الانتخاب واقتترحت العمل على زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٣٨) مقعداً يعطي الناخب صوتين، الأول وطني ويسمى "الدائرة العامة"، والثاني محلي ويسمى "الدوائر المحلية"، والتوصية بإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية وتوسيعها لتعميق نهج العدالة، وزيادة المقاعد المخصصة للمرأة لتكون على مستوى الدوائر الانتخابية وليس المحافظات، والمحافظة على تمثيل المسيحيين والشركس والشيشان، وإنشاء دائرة وطنية عامة مخصصة للأحزاب (٤١) مقعداً.
- **لجنة الأحزاب السياسية:** هدفت اللجنة إلى تفعيل العمل الحزبي، وقدمت اللجنة مشروع قانون الأحزاب يهدف إلى توسيع المشاركة الحزبية، والتمكين المالي للأحزاب، والعمل الديمقراطي داخل الأحزاب.

ثالثاً: التحديث السياسي في الأردن والتعديلات الدستورية وقانون الانتخاب وقانون الأحزاب

في ضوء مخرجات لجنة تحديث السياسات وبهدف بناء دولة القانون والمؤسسات، ولتعزيز المشاركة السياسية للشباب والمرأة، تم العمل على إجراء تعديلات دستورية، وتعديل قانون الانتخاب والأحزاب وفيما يلي عرض لها:

- **التعديل على الدستور الأردني لعام ١٩٥٢:** بهدف تطوير آليات العمل النيابي لمواكبة التطورات السياسية والقانونية التي شهدتها النظام الدستوري الأردني منذ صدور الدستور عام ١٩٥٢، وتعزيز منظومة العمل الحزبي والحياة السياسية، وتحسين الأحزاب السياسية وحمايتها من أي تأثيرات سياسية والإشراف على تأسيسها ومتابعة شؤونها من خلال الهيئة المستقلة كونها جهة محايدة ومستقلة عن الحكومة، بما يعزز مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن أي تأثيرات حكومية، وتوحيد الاجتهاد القضائي الصادر في الطعون المقدمة في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، وتكريس مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين للانتخابات النيابية، وتكريس قاعدة عدم تضارب المصالح وتشديد القيود على التصرفات والأعمال التي يحظر على أعضاء مجلسي الأعيان والنواب القيام بها أثناء عضويتهم (المشاقبة، ٢٠٢٠).

وتمت التعديلات الدستورية التالية (النعيمات، ٢٠٢٢):

- المادة (٢١) المعدلة تنص على إقرار منع الجمع بين عضوية مجلس الأمة ومجلس الوزراء، ومنع الجمع بين عضوية الأعيان أو النواب وأي وظيفة عامة، وعدم شمول الأعيان والنواب بتعديل مخصصات العضوية إذا تم في عهدهم.
- المادة (٦) تلغي المادة (٥٢) من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالي لتصبح: 'الرئيس الوزراء أو الوزير أو من ينوب عنهما حق الكلام في مجلسي الأعيان والنواب ولهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين'.
- المادة (٣٠) المعدلة شطب مدة الثلاث سنوات الواردة بالمادة (١٢٨) من الدستور، والتي كانت ممنوحة لمواءمة القوانين والأنظمة مع تعديل الدستور عام ٢٠١١، بعدم إقرار استقالة الحكومة عند حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته بـ (٤) أشهر، ووافقوا على تعديل يمنع النائب والعين من التعاقد والتأجير والبيع والمقايضة مع الحكومة، ونفاذ استقالة النائب من تاريخ تقديمها، والموافقة على لجنة من الأعيان والنواب لبحث المواد المختلف فيها والتوافق على صيغة نهائية ورفع توصياتها للمجلس، وعلى توحيد الموازنة العامة في قانون واحد، وعلى تحديد سقف زمني لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة.
- تعديل المادة (١/٦١ ج) من الدستور، بما يمنح مُتخذ القرار صلاحية اختيار أعضاء المحكمة الدستورية من مختصين (وليس مختصاً واحداً) ممن تنطبق عليهم شروط العضوية في مجلس الأعيان، مع رفع مدة الخدمة في المحاماة المطلوبة للتعين في المحكمة الدستورية من (١٥-٢٠) سنة، إضافة إلى تغيير مسمى محكمة العدل العليا بالمحكمة الإدارية العليا.
- تعديل المادة (٦٤) المتعلقة بشروط عضوية مجلس الأعيان بحيث أصبحت تشمل: رؤساء الوزراء، والوزراء السابقين، والذين شغلوا مناصب قيادية، ورؤساء مجلس النواب، ورؤساء وقضاة محكمة التمييز، والمحكمة الإدارية العليا، والمحكمة العليا الشرعية، ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، إضافة إلى الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، والنواب السابقين الذين انتخبوا للنياحة لا أقل من مرتين، ومن مائل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشعب، واعتماده بأعمالهم، وخدماتهم للأمة، والوطن.
- تم تعديل المادة (٧٠) بتخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب من (٣٠) إلى (٢٥) سنة شمسية، مع توافر شروط العضوية المنصوص عليها في قانون الانتخاب، تشجيعاً لمشاركة الشباب.
- وتعديل المادة (٧١) وتسند صلاحية الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب إلى محكمة التمييز عوضاً عن محاكم الاستئناف الثلاث، وعدلت الفقرة الأولى التي تنص على تخصيص محكمة التمييز بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب وفقاً لأحكام القانون على أن يقدم الطعن خلال (١٥) يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، وعلى المحكمة الفصل في الطعن خلال مدة لا تزيد على (٣٠) يوماً من تاريخ تسجيل الطعن.
- إضافة ثلاثة بنود إلى المادة (٢/٤٠) من الدستور، المتعلقة بالحالات التي يمارس فيها الملك صلاحياته بإرادة ملكية منفردة، وبما يضيف صلاحيات تعيين، وقبول استقالة، وإنهاء خدمات، كل من قاضي القضاة، ورئيس المجلس القضائي الشرعي، والمفتي العام، ورئيس الديوان الملكي، ووزير البلاط، ومستشاري الملك، وشطب المجلس، البند (ي) المضاف من الحكومة، والمتعلق بتعيين الملك لعضوي مجلس الأمن الوطني والسياسة الخارجية، كما ألغى كلمة 'مدير الدرك' الواردة في البند (و) من الفقرة الثانية، واستبدلها بعبارة 'مدير الأمن العام'، إضافة إلى النص على صلاحية قبول الملك لاستقالات، قائد الجيش، ومديري المخابرات والأمن العام، إلى جانب صلاحياتي 'التعيين، وإنهاء الخدمات' الواردتين بالبند (و).
- وتنص المادة (٢/٤٠) من الدستور بعد التعديل، على ممارسة الملك صلاحياته بإرادة ملكية دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين، في الحالات التالية: اختيار ولي العهد، تعيين نائب الملك، تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه وحل المجلس وقبول استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية، تعيين رئيس المجلس القضائي وقبول استقالته، تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها وقبول استقالاتهم، إضافة إلى تعيين وقبول استقالات، وإنهاء خدمات كل من قائد الجيش، مدير المخابرات، مدير الأمن العام، قاضي القضاة، رئيس المجلس القضائي الشرعي، المفتي العام، رئيس الديوان الملكي، وزير البلاط، ومستشاري الملك.

– تعديل المادة (٤٤) بحيث تنص: "لا يجوز للوزير أثناء وزارته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة، ولو كان ذلك في المزاد العلني كما لا يجوز له أثناء وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة ما، أو أن يشترك في أي عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتباً من أية شركة".

– تعديل المادة (٥٣) باسـتـراطـت توقيـع رُبع أعضـاء مجلس النواب لعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأي وزير منها، بدلاً من (١٠) نواب، وإضافة فقرة جديدة برقم (٦) توجب على أي وزارة تقديم بيانها الوزاري لمجلس النواب الذي انتخب في عهدها، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر واحد من تاريخ اجتماع هذا المجلس.

مما سبق نجد أن التعديلات الدستورية منذ عام ٢٠١١ قد ساهمت في عملية بناء دولة المؤسسات والقانون وعززت من مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء وتعديل كثير من القوانين وأهمها الانتخاب والأحزاب بما يعزز مسيرة الديمقراطية في الأردن.

– **قانون الأحزاب السياسية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢:** أقر قانون الأحزاب السياسية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ برفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٣٨) نائباً، وخصص (٩٧) مقعداً للدوائر المحلية و(٤١) مقعداً للدائرة العامة (القوائم الحزبية)، كما تم خفض سن الترشح إلى (٢٥) سنة كحد أدنى، وسبعة مقاعد للمسيحيين وأثنان للشيشان والشركس، ورفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى (١٨) مقعداً، حيث يكون للمرأة مقعد في كل دائرة انتخابية (قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢).

وتم تقسيم الدوائر الانتخابية، والدوائر المحلية حُددت بـ (١٨) دائرة انتخابية على النحو التالي: عمان ثلاث دوائر بعد أن كانت خمسة دوائر، واربد دائرتين بعد أن كانت أربعة دوائر، وبقية المحافظات تعتبر كل منها دائرة انتخابية، إضافة لدوائر البادية الثلاث (الشمالية، الوسطى، الجنوبية) وتجرى الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، حيث يجب أن تتخطى القوائم نسبة (٧٪) من مجموع أصوات المقترعين لتنافس على مقاعد مجلس النواب، أما الدائرة العامة (القائمة الحزبية) فتجرى وفق نظام القائمة النسبية المغلقة حيث يجب أن تتخطى القوائم نسبة (٢,٥٪) من مجموع أصوات المقترعين لتنافس على مقاعد مجلس النواب المخصصة للدائرة العامة، كما ينص القانون على أن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الوطنية، وبالتالي للأحزاب السياسية، يزداد تدريجياً في الانتخابات اللاحقة عام ٢٠٢٤ سيتم تخصيص (٥٠٪) من المقاعد الـ (١٣٨) للدائرة الوطنية، بينما في عام ٢٠٢٨، سترتفع النسبة إلى (٦٥٪) (طهبوب، ٢٠٢٣). وبالرغم من التأييد وواجه القانون الانتقاد، بحجة أنها تهمش الأحزاب الصغيرة والمرشحين على حساب الأحزاب الكبيرة والمرشحين ذوي الموارد المالية الهائلة (طهبوب، ٢٠٢٣).

قانون الأحزاب لعام ٢٠٢٢: جاء قانون الأحزاب السياسية في عام ٢٠٢٢ ليمثل أحد مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وجاء تعريف الحزب السياسي أكثر وضوحاً وانسجاماً مع الغاية الأساسية من تأليف الأحزاب السياسية وهي الوصول والمشاركة في السلطة، وقد عرّف قانون الأحزاب الحزب السياسي بأنه "تنظيم سياسي وطني يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (٣٥) من الدستور" (الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠٢٣).

ونظراً لأهمية الأحزاب ودورها في المجتمع الأردني، أعاد قانون الأحزاب التأكيد على ضرورة زيادة عدد المؤسسين في الحزب، بعد أن انخفض من (٥٠٠) إلى (١٥٠) عضواً، فقد اشترط قانون الأحزاب أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين (١٠٠٠) عضو عند عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وأن يحضر الأغلبية منهم المؤتمر التأسيسي للحزب، كما اشترط وجود (٣٠٠) عضواً مؤسس لتقديم طلب التأسيس، وأن يكون الأعضاء المؤسسون من (٦) محافظات في محاولة لدفع عجلة العمل الحزبي، وأشار القانون بشكل واضح إلى ملاحقة كل من يتعرض للمواطنين بسبب انتمائهم الحزبي قضائياً، حيث تعد هذه الإضافة خطوة جديدة في طريق تحفيز الشباب، وبخاصة الشباب الجامعي، فقد سمح القانون بالعمل الحزبي داخل الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، ومنع التعرض للطلبة بسبب انتمائهم الحزبي وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون الأحزاب لسنة ٢٠٢٢ (قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢)، وبشكل نقل إدارة شؤون الأحزاب للهيئة المستقلة للانتخاب والذي يمثل نقلة إيجابية، لأن الهيئة المستقلة تعد جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ففي ضوء إمكانية وصول وزراء حزبيون لم يعد من الممكن إيلاء مسؤولية متابعة شؤون الأحزاب لأي من الوزارات، كما أن تطور العمل الحزبي يتطلب استقلالية في عمل وإدارة شؤون الأحزاب (العياصرة، ٢٠٢٢).

وفقاً لقانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٢٢، تولت لجنة الانتخابات المستقلة السلطة على عمل الأحزاب، إذ أصبحت الهيئة المسؤولة عن الموافقة على تراخيص الأحزاب ومتابعتها والتأكد من التزامها بالقانون والدستور، ولا يمكن رفض طلبات تأسيس حزب دون أي مبرر قانوني واضح، وعلى الرغم من أن القوانين السابقة كانت تحظر التمييز ضد المواطنين بسبب معتقداتهم السياسية وعضويتهم الحزبية، فإن القانون الجديد يوضح صراحة أنه يمكنهم اللجوء إلى المحاكم والمطالبة بتعويضات مالية ومعنوية، إضافة إلى أن القانون الجديد للأحزاب لعام ٢٠٢٢ يحظر أي تمييز ضد الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى على أساس آرائهم السياسية أو الأنشطة المتعلقة بالأحزاب السياسية في الحرم الجامعي، كما لا يمكن حل الأحزاب طواعية، إلا من قبل الأعضاء أنفسهم، أو بأمر قضائي إذا انتهك الحزب الدستور أو قانون الأحزاب السياسية (قانون الأحزاب السياسية، ٢٠٢٢).

رابعاً: واقع التنمية المستدامة في الأردن

تكمّن أهمية التنمية المستدامة من خلال نتائجها الإيجابية التي تنعكس بظلالها على المجتمع، وخدمة الجوانب التنموية في المجتمع، والسعي للارتقاء بالمجتمعات وجعله جزءاً من تعظيم الرباح (الشخانة، ٢٠٢٢)، ويمكن توضيح أهمية التنمية المستدامة من خلال النقاط الآتية (Al-Dhaimesh, Al zobi, 2019):

- تعكس نتائج التنمية المستدامة على المجتمع وتحقق حياة أفضل لهم، من خلال التعامل بمسؤولية تجاه الموارد المحدودة، وتمييزها والاقتصاد فيها وتقديم الدعم المادي للمشاريع التنموية.
- المشاركة من جميع الأطراف من منظمات ومواطنين في المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع، الذين يعملون ويعيشون فيه ونشر الوعي بأهمية تطبيق الاستدامة في كل جوانب حياتهم.
- استخدام الموارد للمحافظة عليها بشكل مثالي يحفظ حق الأجيال القادمة فيها والبحث عن مصادر بديلة للطاقة.

مما سبق، أن التنمية المستدامة تعتبر خطوة نحو الاقتصاد العالمي المستدام، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة لدى المنظمات وأنشطتها، وتعزيز الثقة وتبادل القيم التي يبني عليها المجتمع، ويجعلها أكثر تماسكاً، وبالإضافة لإعطاء فرصة للجهات الحكومية لتقييم مساهمة المنظمات في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة وتوجيه جهودها لقضايا تهم المجتمع.

وتهدف التنمية المستدامة إلى العمل على تحقيق الموازنة بين الحاجات الضرورية والموارد المتاحة، كما تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال، بحيث يأخذ كل جيل نصيبه من الموارد المادية والطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وترشيد استهلاك الموارد كافة من خلال تحديد الأولويات في طريقة استخدامها، ولابد من وجود تعاون إقليمي ودولي لمواجهة المشاكل البيئية ومتطلباتها، وبالتالي فإن عملية مشاركة الشعب في التنفيذ والتخطيط، ووجود الرقابة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية على مستوى إقليمي ومحلي، له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، ولا بد من وجود الثقة المتبادلة في المجتمع بصورة تضمن الحصول على المعلومات الصحيحة، دون الحاجة إلى البحث عن المعلومات اللازمة لتنفيذ العملية التنموية (Tregidga & Kearins, 2012).

وقد أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن في عام ٢٠٢٢ عن استعدادها لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال البناء على المتطلبات اللازمة لذلك وتوفيرها، وبأني على رأس هذه المتطلبات: وجود إرادة سياسية بإحداث التغيير، وبلورة تصور اقتصادي اجتماعي بعيد الأمد حسب (وثيقة الأردن ٢٠٢٥)، ووضع خطط وطنية تنفيذية البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة ٢٠٢١-٢٠٢٤، وقم تم اتخاذ العديد من التدابير لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم بالفعل إحراز تقدم في عدد من هذه الأهداف، فقد أظهرت حوالي (٦٢,٧٪) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة اتجاهاً سلبياً، أما الأهداف التي حققت تقدماً واضحاً في المؤشرات فهي الثاني، والرابع، والسادس، والتاسع، والثاني عشر، والرابع عشر. بينما حقق كل من الهدفين الثامن والعاشر مستوى منخفضاً من التقدم (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢٢)، والجداول (١ و ٢) توضح ذلك.

جدول (١)، مؤشرات التنمية المستدامة

الهدف	القيمة	الاتجاه
الهدف ١: القضاء على الفقر		
نسبة عدد الفقراء بدخل ١,٩٠ دولاراً في اليوم (% من السكان)	٠,١	مرتفع
نسبة عدد الفقراء بدخل ٣,٢٠ دولاراً في اليوم (% من السكان)	٤,٨	ثابت

الفقراء العاملون مقابل ٣,٢٠ دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية (% من إجمالي العمالة)	١,٤	منخفض
الهدف ٢: القضاء التام على الجوع		
مستوى التغذية البشري (الأفضل ٣-٢ الأسوأ)	٢,٢	مرتفع
الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه		
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠,٠٠٠ مولود حي)	٤٦	مرتفع
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل ١,٠٠٠ مولود حي)	٩,٢	مرتفع
الهدف ٤: التعليم الجيد		
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)	٨١,٣	مرتفع
معدل إتمام المرحلة الثانوية	٦٤,٣	منخفض
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين		
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة	٢٢,٨	ثابت
نسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث/الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام ٢٠١٧)	٠,٢	ثابت
نسبة النساء في المناصب الوزارية (%)	٩,٤	منخفض
الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية		
السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (%)	٩٨,٩	مرتفع
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (%)	٩٧,٣	مرتفع
الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة		
الحصول على الكهرباء	٩٩,٩	مرتفع
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد		
النمو المعدل (%)	-٣,١	البيانات متاحة غير
معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	١٨,٥	منخفض
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية		
السكان الذين يستخدمون الإنترنت (%)	٦٦,٨	مرتفع
عدد مقالات الدوريات العلمية والتقنية (لكل ١,٠٠٠ نسمة)	٠,٣	مرتفع
نفقات البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,٧	البيانات متاحة غير
الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة		
معامل جيني المعدل لأعلى دخل (١٠٠-١)	٤١,١	البيانات متاحة غير
الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة		
المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن ٢,٥ ميكرون (٢,٥PM) (ميكروغرام/م ³)	٣٣,٥	ثابت
الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان		
الدعم قبل اقتطاع الضريبة على الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج للفرد، بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)	٨٥,٧	ثابت
الامتثال للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بشأن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (%)	٧١	البيانات متاحة غير
الهدف ١٣: العمل المناخي		
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الإسمنت (طن للفرد)	٢,٦	زيادة معتدلة
الأشخاص المتأثرون بالكوارث المرتبطة بالمناخ (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، بمتوسط ٥ سنوات)	١	البيانات متاحة غير
الهدف ١٤: الحياة تحت الماء		
هدف مؤشر صحة المحيطات - المياه النظيفة (١٠٠-٠)	٤٧,٣	منخفض
هدف مؤشر سلامة المحيطات - مصايد الأسماك (١٠٠-٠)	٣٥	ثابت
الهدف ١٥: الحياة على البر		

متوسط المساحة المحمية في المواقع البرية المهمة للتنوع البيولوجي (%)	١٣,٥	ثابت
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (١-٠)	١	مرتفع
الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية		
جرائم القتل (لكل ١٠,٠٠٠ نسمة)	١,٤	مرتفع
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلاً في المدينة أو المنطقة التي يعيشون بها	٨٣	مرتفع
مؤشر حرية الصحافة (الأفضل ٠ والأسوأ ١٠٠)	٤٢,١	ثابت
الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف		
الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)	٦,٩	منخفض

المصدر: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (٢٠٢٢). تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٢، ص ٨٧.

وأكد تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١، على أن جائحة كورونا سببت لأول مرة نكسة للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وانخفض متوسط درجة المؤشر عن عام ٢٠١٩ بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات الفقر والبطالة، وتأثيره السلبي على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ومع ذلك فلم ينعكس هذا التراجع بشكل متوازن في تقرير عام ٢٠٢١ نتيجة للتأخر الزمني في الإحصاءات العالمية، ومؤشر أهداف التنمية المستدامة ضم (١٩) دولة عربية، وتقدم الأردن (١٧) مركزاً عالمياً ومركزين على المستوى العربي عام ٢٠٢١ (كان في المركز (٨٩) عالمياً و(٧) عربياً عام ٢٠٢٠ كما كان في المركز (٨١) عالمياً و(٦) عربياً عام ٢٠١٩) حيث احتل الأردن المركز الخامس عربياً والمركز (٧٢) عالمياً وبدرجة (٧٠,١ من ١٠٠) (كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، ٢٠٢٢)، والجدول التالي يبين اتجاهات مؤشرات التنمية المستدامة للأردن عام ٢٠٢١.

جدول (٢): مؤشرات التنمية المستدامة/ الأردن لعام ٢٠٢١ عالمياً

المؤشر التنمية المستدامة/ الأردن	عالمياً عام ٢٠٢١ ٧٢	الاتجاه
المساواة بين الجنسين	٥	زيادة معتدلة
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	٨	ثابتة
الحد من أوجه عدم المساواة	١٠	زيادة معتدلة
الحياة في البر	١٥	ثابتة
القضاء التام على الجوع	٢	ثابتة
الصحة الجيدة والرفاه	٣	زيادة معتدلة
التعليم الجيد	٤	على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة
المياه النظيفة والنظافة الصحية	٦	ثابتة
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٩	على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	١١	البيانات غير متاحة
الحياة تحت الماء	١٤	زيادة معتدلة
السلام والعدل والمؤسسات القوية	١٦	ثابتة
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	١٧	زيادة معتدلة
القضاء على الفقر	١	ثابتة
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	٧	زيادة معتدلة
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	١٢	زيادة معتدلة
العمل المناخي	١٣	ثابتة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢٢.

وقام الأردن قام بتنفيذ تقييم لمدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن هذا التقييم قد أظهر إحراز تقدم كبير في تحقيق (٦) أهداف للتنمية المستدامة وهي القضاء على الجوع، والتعلم الجيد، والمياه النظيفة، والصناعة والابتكار، والاستهلاك والإنتاج، والحياة تحت الماء، وبما يوازي ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف عام ٢٠٣٠، وهناك حاجة لمزيد من العمل الذي يتعين القيام به وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالأمن الغذائي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتحسين سبل العيش للأسر والمجتمعات المحلية.

ويشير الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من عدم المساواة، حيث تشكل عدم المساواة تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي، (٢٠٢٢) والسياسي، وأن عدم المساواة يمكن أن تهدد النمو المستدام، وقد أظهرت دراسة أجراها (صندوق النقد الدوليان زيادة المساواة في الدخل تزيد مدة فترات النمو الاقتصادي للدول أكثر من التجارة الحرة وانخفاض الفساد الحكومي والاستثمار الأجنبي، أو انخفاض الديون الخارجي (الإسكوا، ٢٠٢١).

مما يعني أن المساواة بين الجنسين من الأهداف التنموية ذات التأثير المباشر على تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة لمرأة تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن وتعزيز السلم المجتمعي، فيما يشير الهدف السادس عشر إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، تتسم بالعدل والحوكمة الرشيدة، وتحقيق السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال القائم على العدالة وسيادة القانون كقنوات مهمة لتحقيق للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن أن يتحقق القضاء على الفقر دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن، إذ إن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول المتضررة، كما يشمل الهدف (٦) غايات تركز على أهم العوامل المسببة للنزاعات، منها العدالة والفساد والشفافية والحريات الأساسية وصنع القرار بطريقة تشاركية (أ تري، ٢٠١٥).

خامساً: العلاقة بين التحديث السياسي والتنمية المستدامة في الأردن في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢١

لقد طور الأردن خارطة طريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتي تركز على الوعي المجتمعي، وتحديد الأولويات ورسم الخرائط، وتنمية القدرات، والتعميم في أطر التخطيط الوطنية وعلى مستوى الأقاليم، وتقدير التكاليف، وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، والرصد والتقييم، وقد سعى الأردن لتحقيق الأهداف لعام ٢٠٣٠ وفي مسار التحديث السياسي والإداري والاقتصادي، حيث يقول الملك عبدالله الثاني المتضمنة الدعوة للعمل على رؤية الأردن الجديدة: "نريده مستقبلاً مشرقاً نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع، نريده مستقبلاً نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحد من عدم المساواة، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار" (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢٢).

ويولي الأردن الهدف الخامس أهمية خاصة، وكان قد كرس على مدى السنوات السابقة جهداً كبيراً لسد فجوة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، وقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (لاحقاً تسمى "استراتيجية المرأة") لتأطير هذه الجهود، إذ بنيت بشكل أساسي على أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعكست غايات الهدف الخامس وضمت ٣٢ مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة، كما تساهم عدد من الاستراتيجيات والخطط الرديفة في تحقيق الهدف، مثل: الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، ومصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل (٢٠٢١-٢٠٢٣)، والإطار الوطني للحماية من العنف الأسري، وتأكيداً لأولوية النوع الاجتماعي في مسار التنمية الوطنية، فقد التزم الأردن بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان منهاج عمل "بيجين" والقرار الأممي ١٣٢٥ (المرأة والأمن والسلام).

وقد أسفرت انتخابات اللامركزية التي أجريت عام ٢٠٢٢ عن تشكيل مجالس بلدية ومجالس محافظات جديدة ستكون جهات التنسيق لوضع استراتيجيات وخطط التنمية على المستوى المحلي، وهذه فرصة لتحقيق المواءمة والتكامل لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، غير أن هذا يتطلب جهوداً لزيادة الوعي وبناء قدرات موظفي وأعضاء مجالس البلديات والمحافظات في مجال أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توفير البيانات على المستوى المحلي، وتعتمد رؤية التحديث الاقتصادي بشكل أساسي على محركات النمو لتنفيذها، والتي تضم الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية، والريادة والابتكار، والموارد المستدامة، والاستثمار، وبيئة مستدامة، ونوعية الحياة،

وتتوزع هذه المحركات على خمسة وثلاثون قطاعاً رئيسياً وفرعاً يضم (٣٦٦) مبادرة بحيث تشكل خارطة طريق لتحقيق النمو الشامل والمستدام، فقد ركزت الرؤية على أن عنصر الاستدامة أساس لشكل الاقتصاد في المستقبل، ويمكن الوصول لهذه الاستدامة من خلال مجموعة أدوات، أهمها التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة وتشجيع الاستخدام الكفء للطاقة، وتطوير أنظمة النقل المستدامة، بالإضافة إلى تحفيز السياحة البيئية والأنشطة الصديقة للبيئة، كذلك استخدام أنماط زراعية تتلاءم مع البيئة المناخية، وتشجيع الاستخدام الكفء للمياه وتحسين جودتها، وأخيراً تقليل مصادر النفايات وتطوير إدارتها وإعادة تدويرها (الطراونة، ٢٠٢٢).

يتطلب نجاح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى العدالة الاجتماعية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، ومتطلبات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتحقيق الحوكمة التي تمثل العامل المحرك للديمقراطية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، لأن نظام الحكم لا يكون مقبولاً إنسانياً واجتماعياً إذ لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، بالمثل فإنه لا يمكن أن يتجسد في جو تخلو منه المبادئ الديمقراطية، لأن احترامها شرط تطبيق الحكومة لتمكين المواطنين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مما يتطلب تعزيز أشكال المشاركة في الانتخابات العامة، وتفعيل الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسيتها وضمان العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وأن هذه المؤشرات تتطلب التحديث السياسي والخطط الاقتصادية، لأن العلاقة بين الأمن والتنمية تبادلية التأثير، كما أن التنمية أكثر تأثيراً على الأمن في الدولة، فهناك العلاقة بين انتشار العنف في المجتمع وتأخر التنمية وأن الاستبداد السياسي، والتطرف الديني والفكري قد يؤدي إلى العنف، وبالتالي تقليص جهود التنمية (فوزي، ٢٠١٥)

فهناك علاقة ارتباطية بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبين عملية التحديث السياسي لذا سعى الأردن لتحقيق الاستقرار وضمان حقوق الإنسان والحكم الرشيد، كما خطى خطوات نحو الانفتاح السياسي والتعددية والمشاركة العامة وتعزيز النهج الديمقراطي فيها وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتبني خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، وجرى تعديل العديد من التشريعات المتعلقة بتأسيس الأحزاب، وإجراء الانتخابات النيابية، وتشكيل الجمعيات، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون، حيث تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور عام ٢٠٢٢، ليصبح: "حقوق الأردنيين والأردنيات (إضافة كلمة الأردنيات) وواجباتهم"، وإضافة فقرة للمادة (٦) تنص على: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"، بالإضافة لصدور قرار التفسير رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ عن المحكمة الدستورية، الذي حددت فيه مكانة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وأنه لا يجوز إصدار قوانين تتعارض أحكامها مع هذه الاتفاقيات، وفي مجال التمكين السياسي، خصص قانون الإدارة المحلية (٢٥٪) من المقاعد في كل من المجالس البلدية ومجالس المحافظات للنساء، كما رفع قانون الانتخاب لعام ٢٠٢٢ المقاعد المخصصة للمرأة إلى (١٨) مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية، وأوجب على الأحزاب السياسية أن تضمن أن يكون (١٠٪) من مرشحيها من النساء، ويعد توطيّن أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها خطوة أساسية لتعزيز جهود المراجعة الوطنية الطوعية المستقبلية وتسريع التقدم في أجندة عام ٢٠٣٠، إذ سيقوم الأردن بتطوير الإطار المؤسسي المعني بتنفيذ أجندة ٢٠٣٠، بما في ذلك تعزيز دور اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في توجيه الاستراتيجيات القطاعية، وضمان توافيقها مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يخص المستهدفات والمؤشرات، وسيسعى الأردن إلى إعداد تقارير استعراض دورية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب لبلوغ الغايات، وستتولى اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة قيادة هذه المراجعات من خلال فرق العمل التي تم تأسيسها، إذ أنه من الضروري في المرحلة المقبلة أن يجري تقييم للاحتياجات الفنية لهذه الفرق لتوفير الدعم اللازم لعملها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢٢).

مما سبق تؤمن الدولة الأردنية منذ عهد الإمارة بالديمقراطية والتعددية في خطابها الرسمي وفي بناء النظام السياسي وتطوره، وظلت تجربة الدولة الأردنية في مختلف مراحل تطورها إصلاحية تسعى نحو التطوير والتحديث، وتتكيف بإيجابية مع الظروف المستجدة والمنعطفات التاريخية المحيطة بها بما يحقق الاستقرار السياسي، وشهدت عملية التحولات الديمقراطية تطورات وتحديثات متتابعة بهدف الوصول إلى مرحلة التطبيق الفاعل للإصلاح السياسي الشامل في الأردن، إلا أنه على الرغم من ذلك لا تزال هنالك معوقات وتحديات تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ومن أهمها ضعف المشاركة السياسية للمواطن الأردني في الحياة السياسية، والتي أشار إليها الملك عبدالله الثاني بن الحسين في الأوراق النقاشية الملكية السبعة، لذا تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وتم تعديل الدستور وقانون الانتخاب والأحزاب لمواكبة عملية التحديث السياسي في الأردن، وفي إطار الأوراق النقاشية الملكية وإدراكها لأهمية العمل الحزبي في تعزيز مسيرة الملك عبد الله الثاني بن الحسين على تفعيل العمل الحزبي، فقد صدر في الجريدة الرسمية نظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٢ (نظام

تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي) وذلك بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ وبموجب النظام، فإنه يجب على مؤسسات التعليم العالي والعاملين فيها، الالتزام بآلية التنظيم للأنشطة الحزبية الصادرة بموجبه، والتي من شأنها العمل على تغيير أدوات العمل والتمكين السياسي لضمان تجربة حزبية ناجحة على كافة الصعد.

ويسهم التحديث السياسي في تطوير ديمقراطية أكثر تقدماً وشمولية، تعزز دور المواطن في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، وحماية حقوق المواطنين وإعلاء أسس العدالة من خلال تمكين القضاء ودعم سيادة القانون في إطار من الشفافية والمساءلة، وتفعيل المشاركة السياسية مع التركيز على العمل الجماعي السياسي والتعددية السياسية، وتمكين الأحزاب السياسية والمرأة والشباب، وتوظيف التطور التكنولوجي بما يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية، وتعزيز دور الإعلام في ترسيخ القيم الديمقراطية، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومنحها المزيد من الاستقلالية وتفعيل دورها في مواجهة الفساد بأشكاله كافة.

٨. الخاتمة

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين برامج التحديث السياسي وتحقيق التنمية المستدامة في الأردن خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣)، وتبين من خلال الدراسة أن عمليات التحديث السياسي منذ عام ٢٠٢١ تستهدف تحديث آليات الإدارة للعملية السياسية والارتقاء بما يساهم في تحقيق مبدأ احترام الدستور ووضع المصلحة الوطنية كأولوية رئيسية في عملية تحقيق التنمية المستدامة، والمرتبب بضرورة تحديث القوانين والأنظمة المعمول بها، ويعد التكامل السياسي بين السياسات التنموية والعدالة الاجتماعية، من الأسس الفاعلة للحكم العادل القائم على استغلال الموارد، إذ أن غياب العدالة الاجتماعية يعبر عن فشل خطط التنمية، وهذا ما تضمنه الهدف العاشر للتنمية المستدامة والذي يشير إلى ضرورة الحد من انعدام المساواة في المجتمع، وتبين مما سبق صحة الفرضية التي عالجت الدراسة، والتي تنص على "يوجد تأثير إيجابي بين خطط التحديث السياسي وتحقيق التنمية المستدامة في الدولة الأردنية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣"، حيث أن التحديث السياسي وتعديل القوانين والأنظمة يساهم إلى حد كبير في بناء دولة القانون والمؤسسات في الأردن، مما يزيد من فرص المشاركة السياسية للأحزاب والأفراد في الحياة السياسية، إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، كذلك تعميق المشاركة في اتخاذ القرارات وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحقيق التنمية المستدامة في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن خطط التحديث السياسي في الأردن شهدت تحولاً مهماً وذلك في ضوء التعديلات الدستورية وصدر قانوني الأحزاب والانتخاب، مما يعزز من بناء دولة المؤسسات والقانون بما يكرس من فرص تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة الأردنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تضمنت التعديلات الدستورية لعام ٢٠٢٢م تغييرات أسهمت في تعزيز المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، إضافة إلى قبول الاختلاف والتنوع في الرأي، كما عززت التعديلات حقوق المرأة في عملية صنع القرار، والتأكيد على أهمية تمكين المرأة وعدم التمييز واستعمال العنف ضدها.
- تتطلب عملية التحديث السياسي وجود أدوار قوية وفاعلة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، من خلال تعزيز المشاركة السياسية التي تساهم في تعزيز دور المؤسسة البرلمانية في الدولة الأردنية وتحقيق التنمية المستدامة وتطورها.
- تبرز تحديات ضعف العلاقة والتأثير بين التنمية المستدامة والتحديث السياسي في تأثيرها السلبي على التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرز ذلك من خلال عدم المساواة وتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وحل مشاكل الفقر والبطالة.
- تقوم خطط التحديث السياسي بدور هام في بناء الدولة المدنية وتطويرها، فهي دولة تحتكم إلى الدستور والقوانين، ترتكز على مبدأ السلام، والتسامح، واحترام التعددية والرأي الآخر، كذلك حماية أفراد المجتمع وضمان حقوقهم وحياتهم بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الفكري، حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات.

- حرص الأردن على ضمان تكامل البعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغطية الإبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتغير المناخي، بالأزمة السورية في التخطيط والتنفيذ الفعال الذي يسهم في تحسين فرص تحقيق الأردن للأهداف التنموية المستدامة خصوصاً في الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف السابع عشر المتعلق بالشراكات من أجل التنمية.
- سعى الأردن منذ عام ٢٠١٧ وتقديمه للاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام ٢٠١٧، إلى مواصلة استراتيجية وخطته وسياساته الإنمائية الوطنية مع أجندة التنمية المستدامة وأهدافها وغاياتها. وبرز ذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

٩. التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

١. تبني برامج وطنية للتوعية بعملية التحديث السياسي تتضمن الرؤى والأهداف والاستراتيجيات التي تسعى الدولة الأردنية لتحقيقها، من خلال إجراء حوار وطني لكافة أفراد المجتمع لتحديد أولويات التنفيذ لخطط التحديث، وآليات تنفيذها بما يخدم المجتمع ويحقق المصلحة الوطنية.
٢. العمل على تنفيذ برامج تنموية شمولية تستهدف تقليل التفاوت التنموي الجغرافي بين المحافظات الأردنية وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، والنائية بما يسهم في زيادة فرص التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. العمل على تحسين البيئة التشريعية لضمان تحقيق المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون، بالإضافة إلى سن القوانين لمكافحة جميع أشكال العنف.
٤. تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص التي تقتضي تمكين المواطنين جميعاً من امتلاك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة للقدرة على الدخول في حقل التنافسية في المجال الاقتصادي والإداري، والتي تشكل أسس مهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الشكر والتقدير

نتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية. كما نعرب عن تقديرنا للجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية على تسهيل عملية جمع البيانات. جميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي مسؤوليتنا بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم عمل هذا البحث وفقاً لمبادئ النزاهة البحثية والأخلاقيات العلمية. نظراً لعدم وجود مشاركين في هذه الدراسة، لم يكن هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة أو إجراءات أخلاقية خاصة بالمشاركين. ومع ذلك، تم التعامل مع جميع مصادر ومواد البحث بمسؤولية وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية. وتم الالتزام بمبادئ الدقة والشفافية والمصادقية لضمان سلامة النتائج.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحثين.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثين

- قام الباحثون بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها.
- تمت كتابة المسودة الأولى للمقال من قبل الباحثين.
- قام الباحثون بمراجعة النصوص وتحريها، واعتماد النسخة النهائية للنشر.

الموافقة على النشر

يوافق الباحثون على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وبانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ويوافقون على نشرها. كما يؤكدون أن هذا العمل لم ينشر سابقاً، ولم يقدم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

- أثري، لاري. (٢٠١٥). *كفالة السلام في إطار ما بعد عام ٢٠١٥: الاعتماد والتنفيذ والرصد*. الأمم المتحدة. <https://www.un.org/ar>
- الإسكوا. (٢٠٢١). *الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها*. المنتدى العربي للتنمية المستدامة.
- الخرجي، ثامر. (٢٠٠٤). *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*. دار مجدلاوي.
- ردايدة، رمزي. (٢٠٢٢). *واقع الحكم الرشيد في الأردن: دراسة مؤشرات البعد السياسي*. جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.
- الشخانة، زيد. (٢٠٢٢). *أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة.
- صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٢). *التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢*.
- الطراونة، علاء الدين. (٢٠٢٢). *اتجاهات التنمية الاقتصادية في الأردن ٢٠٢٢-٢٠٢٤ وفرص نجاحها*. مجلة دراسات شرق أوسطية، ٢٦ (١٠٠)، ١٠٥-١٢٥.
- طهوب، ناصر. (٢٠٢٣). *قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (١٩٩٢-٢٠٢٢م)*. المركز الديمقراطي العربي.
- عثمان، وئام. (٢٠٢١). *رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية ٢٠٥٠: دراسة تطبيقية لدور استراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة*. مجلة دراسات جامعة بورسعيد، ٢٢ (٨٨)، ١٣٢-١٦٤.
- العودات، أحمد. (٢٠١٨). *مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة لدى القطاع المصرفي الأردني* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت.
- العياصرة، زياد. (٢٠٢٢). *قراءة في قانون الأحزاب السياسية وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن*. ستراتيغيكس. <https://strategiecs.com/ar/analyses>
- فوزي، سامح. (٢٠١٥). *التنمية والأمن: تطلع المواطن واختلاف السياسات*. مؤسسة الأهرام.
- قانون الأحزاب السياسية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢.
- قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢. *الجريدة الرسمية*، العدد ٥٧٨٢.
- كراجه، سائد. (٢٠٢١، ٣ أغسطس). *تعديلات دستورية عام ٢٠١١*. صحيفة الغد.
- كريشان، بشير. (٢٠٢٢). *التنمية السياسية في ضوء التنمية المستدامة: قراءة تحليلية في المفاهيم والأدوار والتحديات*. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، ١ (٢)، ٣٧٨-٤١٦.
- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. (٢٠٢٢). *تقرير مؤثر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٢*.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (٢٠٢١). تقرير حالة البلاد ٢٠٢١: محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام (التنمية السياسية).

محيريق، مبروكة. (٢٠٠٨). الدليل الشامل في البحث العلمي مع تطبيقات عملية للاستشهادات المرجعية الورقية والإلكترونية. مجموعة النيل العربية.

المشاقبة، أمين. (٢٠٢٠). النظام السياسي الأردني. مطابع الدستور.

المعشر، مروان. (٢٠١١). عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن. مركز كارنيغي.

النعيمات، حسام وخير الله، فراس. (٢٠١٣). حالة الدولة الأردنية. مؤسسة فريدرش إيبيرت.

النعيمات، طارق. (٢٠٢٢). التعديلات الدستورية في الأردن. كارنيغي. <https://carnegieendowment.org>

هنتنغتون، صموئيل. (١٩٩٣). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (سمية فلو عبود، مترجمة). دار الساق. (العمل الأصلي نُشر عام ١٩٦٨)

هيجوت، ب. (٢٠٠١). نظرية التنمية السياسية (حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، مترجمان). المركز العربي للدراسات السياسية.

الهيئة المستقلة للانتخاب. (٢٠٢٣). الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخاب. <https://www.iec.jo/ar>

وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٢٢). التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. (٢٠٢١). وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: التشريعات.

References

- Al Mogdad, M. (2020). The effect of electoral laws on political participation and economic development in Jordan (2003–2019). *International Journal of Humanities and Social Science*, 10(4), 20–45.
- Al-Dhaimesh, O., & Al Zobi, M. (2019). The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: An empirical study on the Bahrain banking sector. *Banks and Bank Systems*, 14(2), 1–20.
- Almond, G. (1963). Political systems and political change. *American Behavioral Scientist*.
- Bani Salameh, M. (2018). Constitutional reforms in Jordan: A critical analysis. *Digest of Middle East Studies*, 24(2), 139–160.
- Ciegis, R. (2008). Laws of thermodynamics and sustainability of economics. *Engineering Economics*, 1(2), 1–18.
- Tregidga, H., & Kearins, K. (2012). *The politics of knowing: Organizational sustainable development*. SAGE Publications.